

محضر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

عدد 36

تاريخ الاجتماع: الجمعة 12 مارس 2021

- جدول الأعمال:

- الاستماع إلى جهة المبادرة حول مقترح القانون عدد 97/2020 المتعلق بضبط الامتيازات الجبائية للتونسين المقيمين بالخارج وشروط منحها.

- الحضور:

- الحاضرون: 11
- المعتذرون: 11
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 10

رفع الجلسة: س 13 و 35 دق

افتتاح الجلسة: س 10 و 45 دق

المداولات:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الجمعة 12 مارس 2021 استتمعت خلالها إلى جهة المبادرة الممثلة في رئيسة لجنة التونسيين بالخارج وثلة من النواب المقيمين بالخارج وذلك حول مقترح القانون المتعلق بضبط الامتيازات الجبائية للتونسيين المقيمين بالخارج وشروط منحها .

وفي بداية الجلسة، أثار بعض النواب مسألة المراسلة التي وجهها رئيس اللجنة إلى رئاسة الجمهورية والتي على اثرها تمت دعوة رئيس اللجنة إلى رئاسة الجمهورية للتداول حول فحوى المراسلة التي تنص على ضرورة انعقاد مجلس الأمن القومي للنظر في الإشكاليات الاقتصادية الراهنة خاصة مع انخفاض التقييم السيادي .

وتباينت الآراء بين مؤيد ومعارض لهذه المراسلة ، حيث أفاد البعض أنّ هذه المراسلة لا تمثل لجنة المالية والتخطيط والتنمية باعتبار وأنّه لم يتم التصويت على محتواها من قبل أعضاء اللجنة واعتبر البعض الاخر أنّ هذا التمشي من صلاحيات رئيس اللجنة باعتباره من المعارضة.

ودار نقاش حاد في هذا الاطار، تم على اثره رفع الجلسة لمدة ساعة و15 دق.

واستأنفت اللجنة أشغالها بالاستماع إلى جهة المبادرة حول مقترح القانون المتعلق بضبط الامتيازات الجبائية للتونسيين بالخارج وطرق منحها، حيث أفادت جهة المبادرة أنّ الغاية من هذا المقترح هي تسهيل الإجراءات وضمان شفافيتهما .

وأفادوا أنّ هذا المقترح يندرج في إطار عجز الأمر الحكومي عدد 236 المؤرخ في 13 مارس 2018 على مراعاة احتياجات المواطنين المقيمين بالخارج من خلال فرض شروط مجحفة كشرط منع التفويت في السيارة لمدة سنة كاملة عند التمتع بالاعفاء الجزئي إضافة إلى أنّ هذا الأمر لم يواكب احتياجات العصر على غرار تغافله عن تحديد امتيازات للسيارات ذات التقنيات الحديثة.

وأضافوا أنّ هذا المقترح يهدف إلى ضمان الحق في التمتع بالامتيازات الجبائية لكل مواطن تونسي وإلى رقمنة المعاملات ومنح حق التفويت في السيارة بعد خلاص الأداءات المستوجبة في نظام الاعفاء الجزئي ومنح إعفاءات جبائية للتشجيع على الحفاظ على البيئة ووجوبية تعليل قرار سحب الامتيازات وحق الاعتراض عليه.

واقترحوا أن يتم الاستماع إلى خبير في المادة الجبائية خاصة حول FCR وهي مسألة تقنية لضمان تناسق القانون كي لا يكون متعارض مع معاهدة أو اتفاقية .

ودار نقاش، استحسن من خلاله النواب هذه المبادرة واعتبروا أنه من شأن هذا المقترح أن يساهم في تجديد الأسطول المحلي وتعزيز سوق السيارات واقترحوا إضافة بعض التنقيحات على غرار إضافة أنه لأي مواطن في الخارج الحق في بيع سيارته وأن يستنفع مرة أخرى بالامتياز مع إضافة الترفيع في عمر السيارة من 05 إلى 10 سنوات.

وأكد النواب على ضرورة أن يتضمن هذا المقترح الضمانات الكافية لعدم التشجيع على التجارة الموازية للسيارات وعدم جلب السيارات الملوثة للبيئة والمستهلكة لكميات كبيرة من الطاقة .

وبعد التداول والنقاش، اتفق أعضاء اللجنة على برمجة سلسلة من الاستماعيات للأطراف المتدخلة في مقترح هذا القانون وبحضور جهة المبادرة على غرار ممثلين عن الديوانة ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار وغرفة وكلاء السيارات وخبير في المادة الجبائية .

هذا واتفق أعضاء اللجنة حول برنامج الزيارة الميدانية المزمع القيام بها إلى شركة فسفاط قفصة أيام 16 و17 و18 مارس 2021 وذلك في إطار تفعيل الدور الرقابي للجنة.

- قرار اللجنة: مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 97-2020

مقرر اللجنة:

رئيس اللجنة: